S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2970 (Part II)
20 December 1990

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السبعين بعد

الالفين والتسعمائة (الجزء الثاني)

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد الاشطل	(اليمن)
الاعضاء:	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد فورونتسوف
اثيوبيا	السيد تاديسي
رومانيا	السيد مونتيانو
زائير	السيد بغبني اديتو نزنغيا
الصين	السيد لي داويو
فرنسا	السيد روشرو دلا سابلبير
فنلندا	السيد تورنود
كندا	السيد فورتييه
كوبا	السيد الاركون دي كيسادا
كوت ديفوار	السيد انيت
كولومبيا	السيد بنيالوسا
ماليزيا	السيد رجالي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هاناي
الولايات المتحدة الامريكية	السيد بيكرينغ

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

90-61583/A

استؤنفت الجلسة الساعة ١٣/٠٠

الرئيس : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات السابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثلي الأردن واسرائيل والامارات العربية المتحدة وجمهورية ايران الاسلامية وباكستان وبنغلاديش وتركيا وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وقطر والكويت ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا والهند ويوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس . وأدعو ممثل فلسطين الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد صلاح (الأردن) والسيد أريدور (اسرائيل) والسيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة) والسيد خرازي (جمهورية ايران الاسلامية) والسيد عمير (باكستان) والسيد محيي الدين (بنغلاديش) والسيد أكسين (تركيا) والسيد غزال (تونس) والسيد بن جمعة (الجزائر) والسيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) والسيد علي (السودان) والسيد الأنباري (العراق) والسيد النعمة (قطر) والسيد الصباح (الكويت) والسيد مكاوي (لبنان) والسيد حسبي (المغرب) والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) والسيد ولد محمد محمود (موريتانيا) والسيد مينون (الهند) والسيد سيلوفيتش (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس ، وشغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس .

يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/22022 ، التي تتضمن نص مشروع قرار تم إعداده في غضون المشاورات التي أجراها المجلس .

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق الأخرى التالية : S/21995 ، رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وموجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للجزائر لدى الأمم المتحدة ؛ S/21999 ، رسالة مؤرخة

في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للاردن لدى الامم المتحدة ؛ S/22003 ، رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ وموجهة الى الامين العام من المراقب الدائم المؤقت عن فلسطين لدى الامم المتحدة ، القائم بالاعمال المؤقت ؛ S/22012 ، رسالة مؤرخة في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ وموجهة الى الامين العام من رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ؛ S/22017 ، رسالة مؤرخة في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الامم المتحدة .

أذن لي بالادلاء بالبيان التالي بالنيابة عن أعضاء مجلس الامن .

"يعيد أعضاء مجلس الامن تأكيد تصميمهم على تأييد عملية نشطة للتفاوض ، تشترك فيها جميع الاطراف ذات الصلة ، وتؤدي الى سلم شامل وعادل ودائم للنزاع العربي الاسرائيلي عن طريق المفاوضات التي ينبغي أن تستند الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، والتي ينبغي لها أن تأخذ في الاعتبار حق جميع الدول في المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في الامن والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني .

"وفي هذا السياق فإنهم يتفقون على أن عقد مؤتمر دولي في وقت ملائم ، يكون مشكّلا على الوجه الصحيح ، من شأنه أن ييسّر الجهود الرامية الى تحقيق تسوية يتم التوصل اليها عن طريق التفاوض ، والى تحقيق سلم دائم فيما يتعلق بالنزاع العربي الاسرائيلي .

"بيد أن أعضاء المجلس يرون أنه ليس هناك اجماع فيما يتعلق بالوقت الملائم لعقد هذا المؤتمر .

"ومن وجهة نظر أعضاء المجلس ، فإن النزاع العربي الاسرائيلي نزاع هام وفريد ويجب معالجته على حدة حسب وقائعه الموضوعية ."

أفهم الآن أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه . واذا لم أسمع أي اعتراض ، فإنني سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن .

بما أنه ليس هناك اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد تاديسي (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية أن أتقدم اليكم بالتهنئة ، السيد الرئيس ، على توليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . إن خبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية ستسهم دون شك في أعمال المجلس .

يود وفدي أيضا أن يعرب عن تقديره العميق للسفير توماس بيكرينغ على الطريقة الجديرة بالثناء التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الحافل بالعمل .

إن الاحداث المؤسفة التي أدت الى اتخاذ القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) الذي أعرب فيه المجلس عن قلقه ازاء سلامة المدنيين في الاراضي المحتلة وحمايتهم لا تزال بصفة مستمرة مسألة تشغل بال وفدي بل وكل الوفود التي تعلّق الاهمية الواجبة على سيادة حكم القانون . وفي هذا الصدد ، فإننا نعتبر أن استعداد اسرائيل لاستقبال مبعوث من طرف الامين العام لتمكينه من الاستمرار في المهمة التي بدأها من قبل ، يمثل تطورا ايجابيا ويحدونا الامل أيضا في أن تسهم الزيارة المتوقعة للامين العام في الجهود التي يبذلها المجلس للتصدي للمشكلة بفعالية .

وكما أشرنا في مناسبات عديدة ، فإننا لا نزال نعارض الاستخدام العشوائي للقوة والعقوبات الجماعية التي يتعرض لها الفلسطينيين الابرياء . ونمقت كذلك العنف الذي لا يزال ينزل أفدح الخسائر بكل المدنيين الابرياء . وتقرير الامين العام الذي قدمه ، بالرغم من الصعوبات الواضحة ، في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، وفقا للقرار ٦٧٢ (١٩٩٠) ، يؤكد كثيرا من الهواجس والشواغل التي تساور المجتمع الدولي ازاء معاملة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة . وكما يشير هذا التقرير بوضوح ، فإن حماية المدنيين في تلك الاراضي لا ترقى الى المستوى المطلوب .

إن عودة العنف واستمرار الخسائر في الأرواح ، وكذلك عمليات الإبعاد التي جرت مؤخرا تعطي أهمية اضافية لرأي المجلس القائل بأن أساس ضمان حماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة أن تتقيد اسرائيل بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب . إن الموقف الملتهب في المنطقة يتطلب أيضا ضبط النفس . وكما يوضح تقرير الأمين العام فإنه :

"... لم تتغير الحقائق الأساسية للاحتلال ولا تزال احتمالات حدوث احتكاك ومواجهة بين الاسرائيليين والفلسطينيين عالية جدا" . (S/21919 ، الفقرة ١١)

إن المجابهة والاحساس المستمر بالهيجان سيبقيان لمحتين دائمتين من ملامح المنطقة ما لم يجر البحث عن حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط وفقا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وفي تكرارنا من جديد لقناعتنا بشأن عقد مؤتمر دولي خاص بالشرق الأوسط ، فان احساسنا الحاد بالعدالة يجبرنا على مناشدة اسرائيل ضمان حماية تامة للفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة .

ولا يسعنا كمجتمع من الأمم ، أن نسمح باستمرار تدهور المشكلة التي أودت بالفعل بحياة العديدين وعلى نحو مماثل ، فإن الجهود الجبارة التي بذلها ساسة العالم الذين أسهموا في تحسين المناخ السياسي الدولي لا يمكن انزالها إلى مستوى من الممارسات العابرة وذلك لفقدان ضبط النفس والتوازن من جانب البعض . إن بزوغ نظام جديد يتطلب أن يحكم أعمالنا سيادة القانون . وفي هذا المجهود يبحث ألا يدخر أي منا أي مجهود .

وبقدر ما تعنينا الأحداث المأساوية التي وقعت أخيرا ، فإن استجابتنا ينبغي أن تستهدف معالجة الصراع السياسي وجذب الأطراف المعنية إلى الانهماك في عملية تفاوضية ناشطة بهدف تناول المصلحة العليا للشعب الفلسطيني من خلال إعمال حقوقه السياسية المشروعة وبالمثل ، فإن أعمالنا يجب أن تسهم في احترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش بسلام ضمن حدود مضمونة معترف بها .

لقد استغرقت المشاورات والمفاوضات الخاصة بمشروع القرار المعروض أمامنا وقتا طويلا . وبالرغم من ذلك مكنتنا هذه العملية المضنية من العمل لصياغة نص من شأنه حشد دعم جميع أعضاء المجلس ، اتساقا والتقليد الذي اتبعناه في ماضينا القريب .

إن اعتماد هذا النص الهام ، من وجهة نظرنا المدروسة ، سيسهم في الحسم النهائي للمشكلة وبالتالي ، وبإحساس عميق بالارتياح ، سنصوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22022 .

الرئيس : أشكر ممثل اثيوبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد روشيرو دلا سابلبير (فرنسا) : (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

ما برح المجلس لاكثر من شهرين ، بعد الاحداث الخطيرة جدا التي شهدتها القدس في ٨ تشرين الاول/اكتوبر يجتمع مرة تلو الاخرى للنظر في الوضع في الاراضي المحتلة . لقد سبق للمجلس أن اتخذ قرارين - القراران ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) - أثبت فيهما موقفا اجماعيا بخصوص هذه المسألة . لقد شجب أعمال العنف التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية في ٨ تشرين الاول/اكتوبر وأيد قرار الامين العام بإرسال بعثة إلى المنطقة ، وطلب منه تقديم تقرير يتضمن ، بالإضافة إلى الحقائق ، النتائج التي يتوصل إليها والكفيلة بضمان الحماية الفعالة للفلسطينيين . ومما يبعث على عميق الأسف أن السلطات الاسرائيلية رفضت استقبال البعثة وما زالت اسرائيل مصرّة على موقفها . وبالرغم من العوائق ، فقد قدم الامين العام تقريرا ، ينبغي علي أن أشكره عليه ، باسم حكومتي ، يتضمن مقترحات واقتراحات جديرة بالتنويه على وجه الخصوص .

إننا نتابع عن كثب ونستحسن جهود الامين العام المستمرة لحماية الفلسطينيين ، ولاسيما عزمه على ارسال ممثله الشخصي إلى المنطقة قريبا .

فبعد انفجار العنف الدموي الجديد ، والذي نشجبه ، قررت السلطات الاسرائيلية ترحيل أربعة من سكان الاراضي المحتلة . إننا ندين عمليات الطرد غير المشروعة هذه ، والتي من خلالها قامت السلطات الاسرائيلية بطرد أناس من بلدهم ، البلد الذي ولدوا فيه وعاشوا في كنفه دوما . إن هذا الإبعاد يتنافى وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة . وأكثر من ذلك ، فإن الإبعاد من شأنه أن يديم التوتر في الاراضي المحتلة .

فعلى أساس تقرير الامين العام ، ينبغي لمجلسنا الآن ، وكما يفعل ، أن يدرس ويعتمد في أسرع وقت ممكن تدابير ملموسة لضمان حماية الشعب الفلسطيني وتحسين أحواله . وفي الواقع ، يبدو لنا أن من المهم جدا فيما يتعلق بهذه المسألة الاساسية الخاصة بحماية الفلسطينيين أن يستمر المجلس في عمله المستقل والحازم ، مثل ما استهل عمله من قبل باعتماد القرارين ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) ، وينبغي عليه الابقاء على الاجماع الذي توصلنا إليه بسرور .

وفي هذا الصدد فإن مشروع القرار يتضمن أحكاما نجدها معقولة جدا ، يمكن أن تكون الاستجابة الأولى لمتطلبات الحالة . ومن الأهمية بمكان أن نؤكد مجددا أن اتفاقية جنيف الرابعة ما زالت تنطبق اليوم على كافة الأراضي المحتلة ، بما فيها القدس المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وأن نقنع اسرائيل بالاعتراف بهذا . أما فكرة عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية فإنها تفتح امكانات هامة .

وعلاوة على ذلك ، فإن المطلب الرامي إلى أن يقوم الأمين العام برصد الحالة ، وبمساعدة موظفي الأمم المتحدة وإبلاغ المجلس بانتظام ، كل ذلك من شأنه تعزيز حماية أفضل للفلسطينيين .

ولا أجدني بحاجة هنا للتذكير بموقف بلدي المعروف فيما يتعلق بجوهر المسألة الفلسطينية . ولكني أضيف بأن الأحداث التي وقعت مؤخرا في اسرائيل والأراضي المحتلة تبرهن ، إذا كنا بحاجة إلى برهان آخر ، على الضرورة الملحة لايجاد حل سياسي للنزاع العربي الاسرائيلي .

إننا مقتنعون أكثر من أي وقت مضى بضرورة فتح حوار لكي نكسب إمكانية تحقيق تسوية سياسية من خلال المفاوضات ، وعقد مؤتمر دولي ، برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية والدول الدائمة العضوية في المجلس ، وهذا يوفر الإطار الضروري للوصول إلى حل شامل وعادل ودائم للصراع . وإن المؤتمر مذكور في البيان الذي أدليتم به ، السيد الرئيس ، وقد وردت اشارة مباشرة إليه في نص مشروع القرار المعروض أمامنا . إننا نرحب بحقيقة أن المجلس قد اعترف بضرورة عقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي .

لكل الأسباب التي ذكرتها أمامنا سنصوت لصالح مشروع القرار .

الرئيس : أطرح للتصويت الآن مشروع القرار (S/22022) .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، رومانيا ، زائير ، الصين ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، كوبا ،

كـــوت ديفوار ، كولومبيـــا ، ماليزيـــا ، المملكـــة المتحـــدة لبريطانيا العظمى وأيرلنـدا الشماليـــة ، الولايـــات المتحـــدة الامريكية ، اليمن .

الرئيس : هناك ١٥ صوتا مؤيدا . وبهذا يكون مشروع القرار قد اعتمـــد بالاجماع باعتباره القرار ٦٨١ (١٩٩٠) .

أعطي الكلمة الآن لاعضاء المجلس الذين طلبوا السماح لهم الإدلاء ببيانات بعـــد التصويت .

السيد بغبيني أديتو نزنغيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

قال كاتب فرنسي كبير ذات مرة أنه ، على المدى البعيد يجب أن يسود الصبر . إن للصبر مزاياه ، وقد قدمتم لنا ، يا سيدي الرئيس ، الدليل الإيجابي على تلك الحقيقة . فالجهود التي بذلناها منذ يوم ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ وثابرنا فيها وعملنا بحمية ، كللت الآن بالنجاح . ويسر وفد بلادي الوصول الى هذه النتيجة اليوم ، وهي نتيجة تُشرِّف المجلس وتحافظ على روح الاجماع التي ألهمت جميع أعضائه في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ البشرية . ونحن نهنئكم ، سيدي الرئيس ، لتشجيعكم على اجراء المشاورات والمفاوضات بين أعضاء المجلس التي أدت الى اعتماد القرار ٦٨١ (١٩٩٠) بالاجماع .

منذ يوم ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، تحول انتباه العالم أجمع الى عمل مجلس الأمن وهو ينظر في الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وفوق كل شيء ، في النتائج الواردة في تقرير الأمين العام التي تتضمن توصيات بشأن الطرق والوسائل اللازمة لضمان حماية الفلسطينيين وسلامتهم في أراضيهم .

في هذه المرحلة من العلاقات الدولية التي تتسم بالسعي الى إقامة نظام عالمي جديد قائم على الاعتراف بحقوق الإنسان عن طريق ظهور وتعزيز ديمقراطيات تعددية ، تقوم حاجة ماسة الى امتثال كل دولة عضو في منظمتنا لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

إن دولة اسرائيل لا يمكن أن تكون استثناء من تلك القاعدة ، خاصة لأن قرار مجلس الأمن ٦٧٢ (١٩٩٠) أدان بشكل محدد أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الأمن الاسرائيلية والتي أسفرت عن اصابات وازهاق أرواح ، وطالب اسرائيل بأن تفي بدقة بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة الواجبة التطبيق على جميع الأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ .

ومع أن الأمين العام لم يتمكن من ارسال بعثة الى الأراضي المحتلة وفقا لأحكام الفقرة ٤ من القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) بسبب رفض اسرائيل قبول وفده ، فإنه تمكن من الاضطلاع

بمهمته - التي يود وفد بلادي أن يهنئه عليها - بتقديم التقرير الوارد في الوثائق S/21919 و Add.1 و 2 و 3 التي ساعدت على تمكين المجلس من الاتفاق على أحكام القرار ٦٨١ (١٩٩٠) الذي اعتُمد توا .

في صلب القرار ٦٨١ (١٩٩٠) ، يطلب المجلس من الأمين العام أن يواصل دراسة الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ورصد ومراقبة الحالة هناك بمساعدة موظفي وموارد الأمم المتحدة وغير ذلك من الموظفين والموارد في المنطقة ، وأن يبلغ مجلس الأمن بشأن أية أعمال ترتكب انتهاكا لحقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين من جانب قوات الأمن المحتلة .

إن المجلس لا يزال يشعر بالقلق بشأن الصعاب التي يتعرض لها الفلسطينيون دائما من جانب قوات الأمن الاسرائيلية ، ولذلك فإنه قرر أن يطلب الى الأمين العام أن يواصل متابعة الحالة ، بمساعدة الأفراد الموجودين في الأراضي ، بطبيعة الحال بهدف حماية حقوق الفلسطينيين وضمان سلامتهم .

ووفد بلادي يؤيد أيضا فكرة عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، وعقد مؤتمر دولي للسلام معني بالشرق الأوسط لتيسير عملية التوصل الى تسوية تفاوضية وإقامة سلام دائم في الشرق الأوسط . وتلك الأسباب وحدها تبرر التصويت الايجابي لوفد بلادي على القرار ٦٨١ (١٩٩٠) .

السيد تورنودو (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أكدت الأحداث التي وقعت في الشهور الأخيرة في الأراضي المحتلة مرة أخرى الحاجة الى أن نتناول بشكل جاد مسألة تعزيز حماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال ، وإنهاء دائرة العنف المستمرة التي لا معنى لها في المنطقة .

لقد شعرنا بالتشجيع من اتخاذ مجلس الأمن بالاجماع قراريه ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) ، وكذلك من التقرير الذي أعده الأمين العام وقدمه الى المجلس منذ بعض الوقت . إن ذلك التقرير يبين بوضوح كبير المشاكل المطروحة ، ويشير إلى بعض الطرق العملية الممكنة لحلها . ونحن نتفق تماما مع الملاحظات الختامية في التقرير ، وهي

أن مسألة حماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي انعكاس لنزاع سياسي يحتاج الى الاهتمام العاجل عن طريق عملية تفاوضية فعالة . وهذه النتيجة نفسها وردت في التقرير الذي قدمه الأمين العام في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ .

إننا مقتنعون بقيمة العملية التي بدأت في مجلس الأمن باتخاذ القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) . إن ذلك القرار - مقرونا بالأفكار التي طرحها الأمين العام - ولدّ دفعة يجب ألاّ تفقد . ويسرنا أن نلاحظ أن العملية لا تزال حية . لقد حان الوقت لتعزيز الرصد المحايد في الأراضي المحتلة ، وكذلك للرجوع الى الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بالحالة في الأراضي المحتلة . ونرى أن عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية يمكن أن يسفر ، في جملة أمور ، عن تفسير رسمي فيما يتعلق بمجال الاتفاقية ومدى انطباقها .

وفي هذا الصدد ، نود أن نشكر ، أولا وقبل كل شيء ، الدول الأربع التي شاركت في تقديم مشروع القرار الأصلي ، سواء على صبرها أو على الوقت الذي أتاحته لأعضاء المجلس - بما في ذلك وفد بلادي - لاستكشاف ما اذا كان من الممكن التوصل الى إجماع كي لا نفقد فرصة للوصول الى قرار اجماعي . كما نوجه شكرا خاصا أيضا الى وفد الولايات المتحدة لجهوده ومثابرته .

وأخيرا ، أود أن أشكر عددا من الوفود الأخرى ، سواء في المجلس أو خارجه ، للإسهامات البنّاءة المفيدة الكثيرة التي قدمتها لأعمالنا . ويسرنا غاية السرور أن نرى التوصل الى أساس مشترك ، وأن المجلس قد تمكن من اعتماد القرار ٦٨١ (١٩٩٠) بالاجماع . إننا ندرك تماما أن الخطوات المتخذة الآن لتعزيز حماية الفلسطينيين ليست خطوات كبيرة . ولكن مهما كانت النتيجة تبدو متواضعة ، فإن القرار الذي اتخذ توا يحتاج إليه المدنيون الفلسطينيون الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي ، دون شك ، حاجة ماسة .

بالاضافة الى التدابير العملية المؤدية الى زيادة الرصد المحايد ، فإن أعضاء المجلس اتفقوا على بيان يتضمن أمرا بالغ الاهمية للتسوية السياسية للنزاع : تأكيد الحاجة الى عقد مؤتمر دولي للسلام يتناول النزاع العربي - الاسرائيلي . ونحن نأمل أن تقربنا الخطوات التي اتخذها مجلس الامن الآن بالاجماع ليس فقط من تعزيز حماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي فحسب ، وإنما أيضا من العملية المؤدية الى المفاوضات التي طال انتظارها بشأن التوصل الى تسوية شاملة للنزاع العربي الاسرائيلي .

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذه لحظة هامة بالنسبة للمجلس ، تضاهي بعض القرارات الهامة الأخرى التي اتخذها المجلس مؤخرا . لقد نجحنا جميعا في أن نعتمد ، بالاجماع ، قرارا بشأن ضمان سلامة وحماية الفلسطينيين يركز على ثلاثة عناصر هامة .

يتصل العنصر الأول بعقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لمناقشة التدابير التي يمكن أن تولّد الاحساس بمسؤولية الاتفاقية فيما يتعلق بحماية المدنيين في الأراضي المحتلة . وينبغي أن يبعث هذا التطور الهام اشارة قوية الى اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، بأنها مسؤولة عن أعمالها . وفي ضوء الالتزام السياسي لدى جميع الأوساط بعقد هذا الاجتماع ، سيكون العمل الذي تتخذه الأطراف المتعاقدة السامية حدثا بمثابة وضع حجر الأساس يحقق التزامها بأهداف الاتفاقية .

والعنصر الثاني أن الأمين العام سيقوم بجهود خاصة لرصد ومراقبة الحالة في الأراضي المحتلة ، مستخدما كل الموارد الموجودة في المنطقة وفي أماكن أخرى ، وتعيين موظفين اضافيين إذا اقتضى الأمر . وإن هذا القرار الذي أصدره المجلس سيتيح للأمين العام اتخاذ جميع التدابير الممكنة لحماية الفلسطينيين الذين يرزحون تحت الاحتلال الاسرائيلي . وإذا واصل الاسرائيليون أعمالهم القمعية ضد الفلسطينيين ، سيتمكن الأمين العام من تقديم تقرير فوري الى المجلس . وبما أنه يتوفر الآن دعم كامل في المجلس لقراراته - وأنا أعني بشكل خاص تأييد الولايات المتحدة - فمن المحتمل للغاية أن يتمكن المجلس من اتخاذ الاجراء المناسب تجاه اسرائيل . وربما تكون هذه الفقرة لب القرار ويجب أن تمثل القاعدة المركزية لجميع الجهود التي يبذلها المجلس في المستقبل لحماية الفلسطينيين .

والعنصر الثالث هو قبول المجلس لعقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط ، في وقت ملائم ، لتحقيق تسوية شاملة وسلم في المنطقة . وقد جرت صياغة النقطة الأخيرة من باب الضرورة في شكل بيان رئاسي ، ولكن التزام المجلس بهذا المؤتمر واضح

وقاطع . ولأول مرة ، يحظى ما حثت عليه الجمعية العامة ، سنة تلو الأخرى وبأغلبية ساحقة من البلدان ، بالقبول في مجلس الأمن ومن جانب جميع أعضائه . وهذا حدث هام . وسيكون من واجب أعضاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة عامة ضمان ألا يحيد عمل المجلس في المستقبل عن هذا التعهد مهما كانت الظروف .

وتعني هذه النقاط الثلاث معا أنه يمكن للمجلس أن يطور محاولة شاملة لمعالجة قضية فلسطين وحماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة معالجة كاملة .

ويتمثل الانجاز الرئيسي الآخر لهذا القرار في نجاحه في اعادة الاشارة الصحيحة الى القدس كجزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة . وسوف تعبِّر أعمال المجلس بصورة دائمة في المستقبل عن ذلك وستطعن دوما بأية محاولة من جانب اسرائيل لتغيير مركز القدس .

وتوجد أيضا اشارة في القرار الى وجود حالة عنف وتوتر في اسرائيل . ومن الواضح أن المجلس يساوره بالغ القلق إزاء التدهور الخطير للأوضاع الناجم عن سياسة القمع والقهر والذي يدفع اسرائيل بعيدا عن الأعراف وعن السلوك المتحضر .

ويتضمن القرار أيضا اعتراض المجلس القوي على محاولة اسرائيل ترحيل الفلسطينيين من الأراضي المحتلة ، وهذا أمر لا يمكن التسامح فيه وكان موضوع إدانة المجلس في قراراته السابقة .

ومنذ اصدار تقرير الأمين العام المؤرخ في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر (S/21919) ، ازداد تفاقم الحالة في الأراضي المحتلة ، بما فيها القدس . ففي ٦ كانون الأول/ ديسمبر وقعت سلسلة من الأحداث في مخيم خان يونس للاجئين في قطاع غزة تعرض فيه عدد من موظفي وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى للاعتداء الجسدي من جانب شرطة الحدود الاسرائيلية . ومؤخرا قررت السلطات الاسرائيلية استئناف ترحيل المدنيين الفلسطينيين . وبالاضافة الى ذلك ، ذكر أن السلطات الاسرائيلية أصدرت أوامر جديدة بأن يحتل قناصون من الجيش يستخدمون الذخيرة الحية مواقع في الأراضي المحتلة لاطلاق النار على الفلسطينيين الذين يقذفون الحجارة .

وعلاوة على ذلك ، أمرت السلطات الاسرائيلية بإغلاق جميع المدارس في قطاع غـــزة ، البالغ عددها ٢٦٠ مدرسة ، الى أجل غير مسمى . وقبل يومين أصابت القوات الاسرائيلية ١٦ شخصا من الفلسطينيين المدنيين بجراح في الأراضي المحتلة .

إن هذه الأعمال جميعها ، التي شهدنا أمثالها مرارا وتكرارا ، توضح بجلاء وجه التحدي الذي تبديه السلطات الاسرائيلية ، التي لا تأبه بالتزاماتها بمقتضى اتفاقيـــة جنيف الرابعة ومختلف قرارات مجلس الأمن . هذه أعمال عديمة الانسانية ومجحفـــة وقاسية . ولا يوجد في اتفاقية جنيف ، ولا في ما يتوقع من مجلس الأمن ، أي اختـــلاف أو تمييز بين ما يلزم القيام به لمساعدة من يعانون نتيجة الغزو وما يلزم القيام بـــه لمساعدة الذين يرزحون تحت نير الاحتلال .

ولا يود وفد ماليزيا أن يفرط في التأكيد على ما أحرز اليوم . إننا نفهـــم تماما الحقائق ذات الصلة والعقبات السياسية المرتقبة داخل المجلس وخارجـــه . فالمجلس ذاته أكثر الأجهزة حساسية في الأمم المتحدة من الناحية السياسية ويجـــب بالضرورة أن يعمل في هذا القالب . وثمة ما يدعو الى انتقاد العقبات ، بما فيهـــا الالاعيب الاجرائية ، التي استخدمت عمدا لإعاقة النظر في المسألة بالشكل المناسب وفـــي وقت مبكر . يجب أن يتخلص المجلس في المستقبل من هذه النزعات والمراوغـــات ، وإلا تعرَّض للاتهامات بأنه خادم البلدان القوية أو خاضع لتخديرها . لقد وصلنا الى تلـــك النقطة المبشرة بالخير التي تتلاقى فيها أغلبية العناصر على الروح الدوليـــة الحقيقية ، ويجب أن تعبِّر جميع أعمال المجلس عن هذه التطورات .

من دواعي شرف وارتياح ماليزيا ، ونحن في الأيام الأخيرة من عضويتنا في مجلـــس الأمن ، أنها شاركت ، مع بقية الأعضاء ، في اتخاذ الخطوات الهامة بشأن القضيـــة الفلسطينية ، القضية التي تحظى بالالتزام الراسخ لحكومة ماليزيا وشعبها منـــذ استقلالنا . وكان الاجراء الذي اتخذ اليوم خطوة نحو الأمام وفي الاتجاه الصحيح .

وأود أن أشكر جميع الذين ساعدوا في التوصل الى القرار الذي اتخذنـــاه اليوم ، وخاصة السفير تورنود ، ممثل فنلندا ، والعاملين معه ، والسفير بيكرينغ ،

ممثل الولايات المتحدة ، والعاملين معه . فكلاهما سفير محترف متفان تفانيا كليا جلب الى المجلس طابعا مميزا .

السيد انيت (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : حيث أن هذا أول بيان لي في جلسة رسمية في هذا الشهر ، اسمحوا لي ، السيد الرئيس ، أن أضم صوتي الى المتكلمين السابقين في الاعراب لكم ، بالنيابة عن وفد بلادي وباسمي شخصيا ، عن التهنئة لكم على توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر كانون الاول/ديسمبر . ويسرنا أن المجلس استطاع أن يعتمد لتوه ، تحت رئاستكم وبعد جهود حثيثة ، قرارا يرسي أساسا - وإن كان متواضعا - لتسوية المشكلة الفلسطينية .

واسمحوا لي أيضا أن أهنئ الممثل الدائم للولايات المتحدة ، السفير توماس بيكرينغ ، على رئاسته في الشهر الماضي وعلى جهوده المشكورة التي أفضت بنا الى نتيجة اليوم .

كما أشكر السفير رجالي على عمله خلال مفاوضاتنا . ولا يفوتني أن أعرب عن تهنئتي الصادقة لتلك القوة الهادئة الكامنة لدى السفير تورنود وزملائه . لقد ساعدنا انفتاحهم ومهارتهم التفاوضية ، التي اتسمت بالهدوء والدينامية في نفس الوقت ، على تحقيق النجاح . إن أعضاء المجلس يقدرون عملهم حق التقدير .

لقد كان وفد بلادي يرمي في تصويته لصالح القرار الذي اعتمد توا بالاجماع ، الى هدف قاطع واحد يتعين على اسرائيل أن تنسحب من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . وإن وفد بلادي على اقتناع بأنه لا يمكن احلال السلام في الشرق الاوسط ما لم تحترم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ونحن نعتقد أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق ، واقعيا وقانونيا ، على الاراضي المحتلة - بما في ذلك بالطبع القدس . ولذلك فإننا نضم صوتنا الى دعوة اسرائيل الى قبول سريان اتفاقية جنيف ، قانونا .

وتؤيد كوت ديفوار جميع المبادرات الرامية إلى حماية أمن الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة . ونعتبرها مرحلة في عملية تسوية الصراع في الشرق الأوسط . ويؤيد وفدي فكرة عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة ، كما اقترح الأمين العام في تقريره ، وكذلك فكرة أن يوفد ممثله لمراقبة الحالة في الأراضي المحتلة ، بما في ذلك القدس ، بالطبع ، وأن يقدم الأمين العام تقريرا إلى المجلس .

ويرى وفد بلادي أنه لا بد من عقد مؤتمر دولي للسلام بشأن الشرق الأوسط . ومن شأن هذا المؤتمر أن يوفر ، عندما يحين الوقت المناسب ، إطارا مثاليا للمفاوضات بغية النهوض بالسلم العادل والدائم في المنطقة ، مع فهم أنه يجب ألا يكون هناك ربط بين هذه المسألة وأزمة الخليج .

وإنني مقتنع بأننا جميعا نوافق على نقطة واحدة على الأقل فيما يتعلق بالحالة في الأراضي المحتلة : لقد حان الوقت لعمل شيء من أجل الشعب الفلسطيني . وفي مقدورنا أن نجد حلا دائما لهذا الصراع ، وهو حل من شأنه أن يكون مقياسا لمصداقية مجلس الأمن . وإذا قلت ذلك ، فإن عليَّ أن أقول إن وفدي لا يعتزم أن يعطي شيكا على بياض لأي طرف ليتخذ له قراراته . كما لا يعتزم وفدي أن يتبع نهج أحد ، نهج دولة أخرى أو مجموعة من الدول .

إن الهدف الحقيقي لعملنا هو التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية . إن توفير الأمن والحماية للشعب الفلسطيني ، وهو هدف هذا القرار ، لا يمثل إلا الخطوة الأولى في العملية .

إن لكل بلد الحق في اتباع نهج مختلف عن نُهج البلدان الأخرى . واحترام الاختلافات عامل يؤدي إلى الوحدة والقوة . وفي حين يحترم بلدي النهج الذي قد تتبعه دول أخرى ، يفضل النهج الذي يتألف من خطوات صغيرة ومتواضعة ومحددة ، بدلا من المواقف التي ما من شك في أنها مشروعة ولكنها تؤدي لسوء الحظ في أغلب الأحيان إلى استخدام حق النقض غير المجدي كما هو حال قضية فلسطين . إن أطول الرحلات دائما تبدأ بالخطوة الأولى . ونحن اليوم قد خطونا الخطوة الأولى .

ويود وفدي أن يؤكد على أن كل مشكلة تعرض على مجلس الامن سيكون موقف كوت ديفوار بشانها موقفا مؤيدا للحوار البناء الذي يفضي إلى العمل المشترك الذي يمكن أن يكفل تحقيق أهدافنا .

وآمل أن يسجل تاريخ مجلس الامن أن بعض الدول الاعضاء ، دون اتخاذ مواقف جذرية ، قد مكنت المجلس من إبداء المرونة فيما يتصل بصون الجبهة المتحدة للمجلس بغية تمكينه من تحقيق بدايات لحل مشكلة شائكة .

ويعتقد وفدي أننا إن لم نسع إلى التحلي بالرزانة في مواجهة مشكلة خطيرة كمشكلة الاراضي العربية المحتلة فإننا سنجازف بتأجيج المشاعر وبجعل الحوار مستحيلا ، بكل ما يمكن أن يتصوره المرء من العواقب المترتبة على ذلك .

ونحن على اقتناع بأن النهج الواقعي إزاء المشكلة هو النهج الوحيد الذي يمكننا من تقديم المساعدة بطريقة ملموسة وفعالة إلى شعب فلسطين الشقيق في كفاحه السياسي .

هذا القرار بالنسبة لوفدي ما هو إلا مرحلة واحدة في البحث عن السبل والوسائل الكفيلة بتقليل التوتر المستمر هناك وتهيئة الظروف الملائمة للتفاوض بغية عقد مؤتمر دولي للسلام بشأن الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة . وبلدي على استعداد لتقديم إسهامه على أي مستوى حتى يتسنى للشعب الفلسطيني يوما ما أن يعيش في بلد بحدود آمنة ومعترف بها دوليا ، جنبا إلى جنب مع إسرائيل ، التي تتمتع بحدود وجبهات مكفولة . وسيعمل بلدي بشكل متواصل حتى يحل التعاون محل الكراهية والحوار البناء محل المواجهة والسلم محل العنف .

الرئيس : أشكر ممثل كوت ديفوار على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد فورتييه (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بما أن كندا ستكمل عما قريب أحدث ولاياتها بصفتها عضوا في مجلس الامن ، يشعر بلدي ووفدي بالفخر لمشاركتهما اليوم في اتخاذ القرار الهام والبيان الرئاسي المطروحين أمامنا الآن .

(تكلم بالانكليزية)

لقد استعرضنا باهتمام بالغ تقرير الامين العام بشأن الاحداث المفجعة التي جرت في ٨ تشرين الأول/اكتوبر في القدس . ويحدد تقرير الامين العام نقطتين نعتقد أنهما على قدر كبير من الاهمية . الاولى هي الحاجة العاجلة إلى تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة من الناحية القانونية وليس فقط من الناحية الواقعية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . والنقطة الثانية هي الحاجة العاجلة إلى تعزيز حماية الفلسطينيين في الاراضي المحتلة .

إن القرار الذي اتخذناه للتوّ بالإجماع يعالج هاتين النقطتين بطريقة تواصل النظر البناء الذي اتسمت به مداولاتنا أثناء الاشهر الماضية . فهو يحث حكومة إسرائيل على أن تقبل سريان اتفاقية جنيف الرابعة قانونا على الاراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، وأن تلتزم التزاما دقيقا بأحكامها . وقد لاحظت كندا الفكرة التي عبر عنها الامين العام في تقريره بشأن إمكانية عقد اجتماع للاطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة ، ومناقشة ما يمكن أن تتخذه هذه الاطراف من تدابير . ونعتقد أن هذه الفكرة تستأهل الدراسة المتأنية لتحديد كيفية تنفيذها لتكفل الفائدة من هذا الاجتماع .

إن موقف حكومة كندا بشأن سريان اتفاقية جنيف الرابعة على الاراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ معروف تماما وقد تم التأكيد عليه في هذا المجلس مرات عديدة أثناء فترة عضويتنا في العامين الماضيين . وفي هذا الصدد ، أود أن أضيف أن كندا قد انضمت إلى الآخرين في شجب قرار حكومة إسرائيل إبعاد أربعة فلسطينيين من الاراضي المحتلة منتهكة انتهاكا واضحا وصارخا لهذه الاتفاقية .

وتعتقد كندا أن للمجتمع الدولي دورا في حماية حقوق الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة . والقرار يستجيب لهذا الشاغل بحثّه على رصد ومراقبة الحالة بمساعدة موظفين من الامم المتحدة موجودين في المنطقة . وهذا من شأنه أن يسهم في تعزيز حماية الفلسطينيين .

ويؤيد وفدي تأييدا تاما البيان الذي أدليتم به بالنيابة عنا فيما يتصل بالمؤتمر الدولي للسلام بشأن الشرق الأوسط . وكما قال وزير خارجية كندا في هذا المجلس مؤخرا ، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر :

"ولو أمكننا الحفاظ على تصميمنا الجماعي فقد يتسنى لنا إيجاد حل عادل ودائم وشامل للنزاع العربي الإسرائيلي ، وهو أمر ترى كندا أنه ضروري وعاجل ." (S/PV.2963 ، ص ٧٣)

إن السلسلة القاسية من العنف لا يمكن أن تستمر . وفي هذا الصدد ، هزّنا بصفة خاصة القتل الوحشي للإسرائيليين في يافا في الأسبوع الماضي . ويجب أن نتلمس بحماس السبيل إلى السلم . وتعتقد كندا أن هذا القرار ، الذي هو نتيجة مفاوضات مطولة ومكثفة ، سيسهم في هذه العملية إسهاما هاما . فمجلسنا قد برهن مرة أخرى أنه قادر على أداء مهامه على النحو الذي تصوره الآباء المؤسسون للأمم المتحدة ، وهو تحقيق أوسع توافق ممكن في الآراء في صفوف أعضائه بشأن مسألة بالغة الصعوبة من مسائل الأمن والسلم الدوليين .

وختاما أود أن أشيد بحرارة بالغة بجميع الذين جعلوا هذا الأمر ممكنا ، داخل هذا المجلس وخارجه ، وبخاصة زملاؤنا الموقرون ، السفير تورنود والسفير رجالي والسفير بيكرينغ ، الذين عملوا دون كلل أثناء العديد من الأسابيع لوضع قرار وبيان يمكن لنا جميعا أن نفخر بهما على نحو مبرر .

السيد هاناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوت وفدي تأييدا لمشروع القرار هذا وأبدى دعمه الكامل لبيان الرئيس ، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من القرار ، بإحساس من الارتياح والحماس . لقد كانت المفاوضات طويلة ومضنية إلا أن النتيجة تبرر ، في رأينا ، الجهد المبذول والتأخير اللذين كانا ضروريين لتحقيق نتيجة متفق عليها .

لقد سعت الحكومة البريطانية الى تحقيق ثلاثة أهداف في هذه المفاوضات . الاول هو دعم الاقتراحات التي يمكن أن تؤدي الى تحسين حالة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة . فهم يستحقون قدرا أكبر من الحماية ضد انتهاكات اسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة ، بما في ذلك استئناف سياسة الإبعاد التي نشجبها ونأمل أن يتم الرجوع عنها . والقرار يرفض تلك السياسة ويؤيد فكرة الامين العام الاعداد لاجتماع للاطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة ويؤكد من جديد على الدور الانساني للامين العام في الاراضي المحتلة . وهذه كلها خطوات عملية نأمل أن تعود بمنفعة حقيقية على الفلسطينيين .

هدفنا الثاني كان تناول المسألة الاشمل المتمثلة في عملية السلم بين العرب واسرائيل . وهذا ما يتطرق اليه بيان الرئيس . وان تأييد حكومتي لمؤتمر دولي في وقت ملائم معروف تماما وتم التأكيد عليه مؤخرا في البيان الصادر عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية في اختتام اجتماع المجلس الاوروبي في روما في عطلة نهاية الاسبوع الماضية .

أما هدفنا الثالث فقد تمثل في ضمان ألا تفسر الاشارة الى المؤتمر على انها تقيم أية صلة بين قضية فلسطين التي طال أمدها والأزمة في الخليج . وحكومة العراق لم تفوت أية فرصة في الأسابيع الماضية لتأكيد هذه الصلة التي ترفضها حكومتي رفضا قاطعا والتي يرفضها الآن مجلس الامن ككل في بيان الرئيس .

السيد بنيالوسا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يود وفدي ، بادئ ذي بدء ، أن يعرب عن شكره لكل الذين ساهموا في تسهيل اعتماد هذا القرار بالاجماع . إلا أنني أود أن أخصكم ، سيدي الرئيس ، بالشكر على ما بذلتموه من جهود للتوصل الى ذلك الاتفاق الذي تم التوصل اليه بعد عمل مضن امتد طوال شهرين تقريبا من المفاوضات المستفيضة .

ونود أيضا أن نشكر السفير رجالي الذي ، بوصفه ممثلا لمقدمي مشروع القرار ، اضطلع بعناء وابداع بالغين بمهمة التفاوض بشأن هذا النص . إن ما حققه بفضل الجهود التي بذلها أمر يشعر وفدي ازاءه بامتنان خاص . وسنكون ممتنين له على الدوام ونعتقد ان اسمه سيرتبط بتاريخ هذا القرار .

ونود أن نتوجه بالشكر الى السفير تورنود ، ممثل فنلندا ، على اسهامه في تحقيق التقارب بشأن هذا القرار .

وأخيرا ، نود أن نعرب عن تقديرنا للسفير بيكرينغ على تفانيه في هذا الموضوع وعلى الجهود التي بذلها من أجل التوصل الى اتفاق لمنفعة الشعب الفلسطيني . وأود في هذه المرحلة أن أذكر اننا أعربنا للسفير بيكرينغ ، في أول اجتماع ثنائي معه أثناء رئاسته للمجلس في الشهر الماضي ، عن أمل وفدنا في أن نتمكن من أن ننجز شيئا حينئذ لصالح القضية الفلسطينية وألا نكتفي بتكرار القرارات التي تعرب عن الحزن لما يجري هناك . ونحن نعتقد أن مشروع القرار هذا قد أحرز بعض التقدم ونتفاءل بأن يكون بداية لعملية مستمرة .

وحيث أن كولومبيا مقبلة على نهاية ولايتها كعضو في مجلس الامن بعد اسبوعين وافتراضا منا بأن هذا قد يكون البيان الاخير الذي نلقيه ، أود أن أغتنم الفرصة للاعراب عن تقديرنا للامين العام والممثلين الدائمين وأعضاء الوفود المختلفة الذين قدموا لنا ، بشكل أو بآخر ، الدعم الكامل في عملنا المشترك من أجل السلم والمساواة واحترام القيم الاساسية التي استرشدنا بها اليوم . ونعرب عن تقديرنا أيضا لكل الذين ثابروا في تأدية واجبهم لكي ييسروا لنا الاستفادة من الوسائل والخدمات المتاحة لمجلس الامن . اننا نتقدم بالشكر الجزيل لكل واحد منهم .

منذ ٢٣ عاما وهذا الشعب ، الذي أحتلت أرضه ، يتعرض لكل أشكال التنكيل وأعمال العنف وانكار الحقوق الفردية والجماعية . منذ ٢٣ عاما وهذا الشعب يشهد موت المئات من شبابه وأطفاله على أيدي القناصين والقوات المسلحة وهو لم يقترف أي ذنب سوى أنه يتوق الى الحرية مطالبا بحقوقه أسوة بسائر البشر . وطوال ٢٣ عاما وهذا الشعب ، الذي يرفض هيمنة سلطة الاحتلال ، يتعرض للتنكيل ببنيته المادية والمعنوية . انه شعب شهد هدم منازله من قبل قوات شعب يعلن في الوقت ذاته عن اقامة مستوطنات بشرية لتغيير الطابع الديمغرافي للاراضي المحتلة .

لقد حدث ذلك كله دون أي اكتراث فعال من جانب المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة من مجلس الامن الذي حاول ، في مناسبات عديدة ، أن يتوصل الى حل عادل ودائم للقضية دون أن يحرز أي تقدم حتى الآن . والغريب في هذا أنه ليس السلوك المعتاد ، وعلى الاقل يمكننا أن نقول ، دون خوف أو تناقض ، انه لم يكن في بعض المناسبات السلوك المعتاد .

في بعض الحالات ، يبدو أن هناك معايير قانونية لا تجيز أية تعطيلات أو تفسيرات متباينة . وفي حالات أخرى ، تقبل الاعتبارات السياسية ويخضع عمل مجلس الأمن لتأثير الأحداث الخارجية وترفض القواعد ويفرض على الشعب الفلسطيني الانتظار في كرب ، ويخلق كل ذلك جوا من الريبة لدى المجتمع الدولي لا يمكن قبوله بأي حال من الاحوال .

إن موقفنا في مجلس الأمن خلال هذين العامين كان موجها دائما صوب تحقيق احترام قواعد القانون الدولي ومبادئه ، موضحين بذلك المقاصد السلمية المتضمنة في سياستنا الدولية . والحالة المعروضة علينا اليوم هي إحدى الحالات التي تنطوي على انتهاكات للاعراف الدولية كقواعد اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، وانتهاكات لحقوق الإنسان ، وحالات قُيّد فيها حق شعب في تقرير مصيره . واليوم لا يزال التزامنا على ما هو عليه . ونؤكد من جديد قلقنا العميق إزاء عدم الامتثال لهذه القواعد . وهذا هو السبب في اننا ، تماما كما ندين مثل هذه الحالة من قضايا أخرى ، نعرب عن قلقنا العميق إزاء عدم الامتثال لهذه المبادئ ، مما يؤدي الى الالم والخسارة في الارواح في منطقة ينتظر جميع سكانها نتيجة أحداث الخليج التي نألفها جميعا .

قلقنا يقوم على أساس قوي ، وبخاصة عندما نرى عدم امتثال اسرائيل للقرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن ، ومن بينها آخر قرارين ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) ، مما يوضح انعدام الاهتمام لديها بالتعاون مع هذه الهيئة ، وبالتالي بتحسين المناخ السياسي الإقليمي .

قبل ٢١ عاما ، عندما كانت كولومبيا عضوا في مجلس الأمن للمرة الاخيرة ، كان موضوع الاراضي التي تحتلها اسرائيل مدرجا على جدول أعمال المجلس . واليوم ، لا يزال هذا البند قيد النظر . وربما لا تكون كولومبيا عضوا في مجلس الأمن مرة أخرى الى أن تنقضي فترة مماثلة . وعند ذلك الوقت ، نأمل أن يكون هذا الموضوع قد أصبح جزءا من الماضي المظلم توقف إدراجه على جدول الاعمال . إننا نناشد مجلس الأمن ، وخصوصا الاعضاء الدائمين فيه ، لكي يساهموا ، عن طريق بذل جهود تتسم بالعزيمة والنظر الى المستقبل في حل مشكلة يصبح من المستحيل تفسير إدراجها المتواصل على جدول الاعمال ، مشكلة تزداد صعوبة الدفاع عنها من قِبَل من يحاولون تغيير مجرى التاريخ العنيد .

السيد مونتيانو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن أراكم ، السيد الرئيس ، تترأسون أعمال مجلس الامن خلال شهر كانون الاول/ديسمبر . وأقدم لكم تهانئي على الوفاء بولايتكم على هذا النحو المسؤول ، وبخاصة تنفيذ المهمة الشاقة المتعلقة بالتوصل الى توافق في الآراء حول قضية هامة مثل الحالة في الاراضي المحتلة . وأود أيضا أن أعرب مرة أخرى عن التقدير العميق الذي يكنه وفدي للاداء الممتاز للسفير بيكرينغ كرئيس للمجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ، الذي اتفق مع فترة النشاط التاريخية لهذا المجلس .

نبحث مرة أخرى البند المعنون "الحالة في الاراضي العربية المحتلة" في ضوء تقرير الامين العام عن الاحداث في المنطقة ومشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22022 الذي اعتمدناه الآن . وبعد أن صوتنا لصالح مشروع القرار ، أود أن أشيد بممثل فنلندا الذي تمكّن ، من خلال عملية مفاوضات على تفاصيل دقيقة جدا ، بالاشتراك مع ممثلي ماليزيا والولايات المتحدة وزملاء آخرين ، من وضع نص مقبول اعتمده المجلس .

هذه المناقشة هي استمرار لنقاش سابق بشأن البند نفسه ، أتيحت الفرصة فيه لوفود عربية ، بما فيها وفد بلادي ، للتعبير عن آرائها . وفي هذا الصدد ، أود التذكير بأن وفد رومانيا قد أيد قرار مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) ، الذي طُلب بموجبه من الامين العام أن يقدم تقريرا يتضمن استنتاجاته بشأن الطرق والوسائل الكفيلة ، بضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين . ولقد أيدنا أيضا القرار ٦٧٣ (١٩٩٠) ، الذي وجه فيه المجلس طلبا جديدا للامين العام بتقديم التقرير المذكور في القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) . ولقد صوتت رومانيا لصالح القرار ٦٨١ (١٩٩٠) وأيدت تمام التأييد البيان الرئاسي الذي أدلى به اليوم .

يود وفد بلادي أن يثني على الامين العام على التقرير الذي قدمه في الوثيقة S/21919 المؤرخة ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ . والتقرير عبارة عن وثيقة دقيقة وواقعية . فهو يقدم صورة واضحة عن الجهود المبذولة من قبل الامين العام لإرسال بعثة الى المنطقة . كما أنه يعكس أيضا وجهة نظر اسرائيل التي قررت في ذلك الوقت ألا تستقبل مثل هذه البعثة . وإننا نشعر بالارتياح لعلمنا أنه ، منذ تقديم التقرير ، أحرزت اسرائيل بعض التقدم في هذا الاتجاه . وسأشير الى هذا الجانب لاحقا في هذا البيان .

يشدد التقرير على حقيقة أن الامين العام لم يتمكن من ضمان استقلالية المعلومات ، على الطبيعة ، فيما يتعلق بالظروف المحيطة بالاحداث التي وقعت مؤخرا في القدس والتطورات المماثلة في الضفة الغربية وقطاع غزة . ولما كان الحال كذلك ، فمن المفهوم تماما أن الامين العام لم يكن في وضع يمكنه من تقديم توصيات في سياق معني البيان الرئاسي الذي أدلى به في الجلسة الـ ٢٩٤٨ لمجلس الامن . ولذلك ، فإن ملاحظاته الواردة في الفقرتين ١٦ و ٢١ من التقرير ، كانت تقوم ، في جملة أمور ، على توصيات سابقة قدمها الامين العام .

وفي هذا الصدد ، فإننا نتشاطر التوصيات التي قدمها الامين العام منذ مدة تعود الى ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ والتي تفيد بأن على المجتمع الدولي بذل جهود متضافرة لاقناع اسرائيل بأن تقبل انطباق معاهدة جنيف الرابعة من الناحية القانونية على الاراضي المحتلة ، وأن تجعل ممارساتها متسقة مع الاتفاقية ، وبذلك تمتثل لها امتثالا تاما . ونلاحظ أن اسرائيل لا تقبل رسميا الانطباق القانوني للاتفاقية . وتقول انها في سنة ١٩٦٧ قررت أن تتصرف بموجب الواقع القائم وفقا للاحكام الانسانية الخاصة بالاتفاقية ، وأنها تصرفت على هذا النحو .

وفي الظروف الراهنة ، نعتقد أن من المفيد تركيز انتباهنا على الملاحظة التي بيّنها الامين العام في الفقرة ٢٤ من تقريره . ففي الواقع ، ربما رغب المجلس في دعوة الاطراف المتعاقدة السامية للاجتماع لمناقشة ما يمكن أن تتخذه من تدابير بموجب اتفاقية جنيف الرابعة . ومما لا شك فيه ، أن هذه الفكرة ، وقبل أن يتخذ المجلس أي قرار في هذا الصدد ، تحتاج الى دراسة واعية ومشاورات ملائمة بين كافة الاطراف المهتمة بالامر . وفي هذا المضمار ، فإن الامين العام ، وبالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، يمكن له توجيه الدعوة للاطراف المتعاقدة السامية لطرح آرائها فيما يتعلق بفكرة عقد اجتماع لهذه الاطراف في اتفاقية جنيف الرابعة ، لمناقشة ما يمكن أن تتخذه من تدابير بموجب الاتفاقية ، وتقديم تقرير للمجلس . وتقدم الفقرة ٦ من منطوق القرار ٦٨١ (١٩٩٠) حلا متوازنا يحقق تلك الغاية .

بعد تقديم تقرير الامين العام وقعت أحداث أخرى في المنطقة . وينتابنا جميعا قلق بالغ بشأن التدهور الخطير في الحالة في الاراضي المحتلة . ونشاطر الآراء التي أعرب عنها في المجلس والقائلة بأن الحل العادل والدائم للصراع العربي الاسرائيلي يجب أن يقوم على قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، من خلال عملية تفاوضية ناشطة تأخذ في الحسبان الحق في ضمان أمن جميع الدول في المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، فضلا عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وفي الوقت نفسه ، فإننا نؤيد رأي الامين العام الذي يرى ضرورة تحقيق تقدم - وحالا - وذلك لضمان عملية

تفاوضية فعالة تكون مقبولة لدى الجميع وتؤمن مصالح الاسرائيليين والفلسطينيين على السواء ، وتمكنهم من العيش معا في سلام . وكبقية الوفود الاخرى ، فإننا نوافق على الرأي المعرب عنه اليوم في البيان الرئاسي ، والقائل بأن عقد مؤتمر دولي في وقت ملائم ، يكون مقللا على الوجه الصحيح من شأنه أن ييسر الجهود الرامية الى تحقيق تسوية تفاوضية وسلام دائم ، فيما يتعلق بالنزاع العربي الاسرائيلي .

إننا نعتقد أن الحالة في الشرق الأوسط - وهي مصدر قلق واهتمام لنا جميعا ولوقت طويل ، يمكن وينبغي أن تسوى بطريقة ترضي جميع الاطراف ، ومن جانب الاطراف المعنية . ولكي نصل الى هذه النتيجة ، فمن الضروري لجميع البلدان والشعوب ، المتورطة في النزاع أن تتصرف بحسن نية وأن تأتي الى مائدة التفاوض لكي تجد حلولا تكون مقبولة ، وفي الوقت نفسه تعكس المصالح الخاصة . بكل منها ، بما في ذلك حق شعوب المنطقة في تقرير مصيرها . وهذا يمكن أن يشكل اسهاما كبيرا في تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط .

وفي الوقت نفسه ، نعرب عن قلقنا العميق إزاء الاحداث المأساوية التي وقعت في الاراضي المحتلة والتي أسفرت عن وفاة وجرح العديد من الفلسطينيين . إننا لا نوافق على أي استعمال عشوائي وغير متناسب للقوة ، ليس من شأنه إلا تأجيج التوترات والتشجيع على مزيد من العنف . إن الالتزام الراسخ بمبدأي التفاوض والحل السلمي هو وحده الذي يمكن أن يؤدي الى تسوية نهائية للحالة في الشرق الأوسط . ولذلك ، فإننا نكرر مناشدتنا لجميع الاطراف المنخرطة في النزاع بالكف عن أية أعمال من شأنها أن تزيد من تفاقم الوضع في المنطقة ، وبأن تسير في طريق السلام ، وذلك باعتماد اجراءات من شأنها الحيلولة دون تكرار وقوع مثل هذه الحوادث المأساوية .

إن إطالة أمد المواجهة العنيفة لا تؤدي إلا الى تصعيد الصراع . وبدلا من ذلك ، فإننا ننادي باتباع الوسائل السلمية ، على أساس أن وقف العنف في المنطقة لن يتأتى إلا من خلال تسوية عامة لأزمة الشرق الأوسط . وعلى مجلس الامن الاضطلاع بمسؤوليته الاساسية في الترويج للسلم العالمي والدفاع عنه بكفالة تنفيذ القرارات ذات الصلة

التي اتخذها المجلس نفسه . وهذه الوثائق تؤكد بجلاء ضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ واحترام حقوق الفلسطينيين ، وتقديم ضمانات ثابتة لامن اسرائيل وجميع الدول الاخرى في المنطقة . ويجب ألا يسمح لاي طرف بتعريض السلم العالمي للخطر وذلك بمحاولة تعزيز مصالحه الخاصة عن طريق استخدام القوة أيا كان نوعها .

وما لا يمكن انكاره أن حالة السكان في الاراضي المحتلة ينبغي النظر اليها في الاطار الاوسع للمشكلة الفلسطينية . ولذلك ، فإننا نحبذ الحوار بشأن هذه المسألة ، ونعتقد أن الضغوط وأعمال القوة ، بغض النظر عن الطرف الذي تأتي منه ، لا يمكن أن تشجع على تحديد حل صالح للبقاء . إن الابقاء على التوتر في الاراضي المحتلة ليس السبيل لتحقيق مناخ سلمي .

لقد لاحظنا باهتمام أن حكومة اسرائيل قد دعت الامين العام لزيارتها وإرسال ممثله لمواصلة المناقشات ، حسب ما ورد في الفقرة ٣٣ من تقرير الامين العام (S/21919) . ولقد أحطنا علما بأن هذه الفكرة قد انعكست أيضا في القرار الذي اعتمد اليوم .

إننا نرحب بممارسة الأمين العام لمساعيه الحميدة ، وهو الذي نعرف تماما تفانيه من أجل التوصل الى تسوية سلمية دائمة وشاملة في منطقة الشرق الاوسط بأسرها ، وبأنه سيبلغ مجلس الامن بانتظام ، على نحو ما هو مطلوب في الفقرة ٧ من منطوق القرار ٦٨١ (١٩٩٠) .

وأخيرا ، نعرب عن الامل في أن يحدد المجلس حلولا اجماعية بناءة يمكنها أن تحظى بالتعاون الكامل من جانب جميع أطراف النزاع . ويتعهد وفد بلادي بتقديم تأييده للجهود التي تبذل لتحقيق تلك الغاية ، وهو على استعداد للتعاون مع جميع الوفود الاخرى .

الرئيس : أشكر ممثل رومانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد فورونتسوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن الوفد السوفياتي يعرب عن ارتياحه العميق بشأن نتائج اجتماع المجلس اليوم . لقد اعتمدنا بالاجماع قرارا هاما لصالح الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة . إن صياغة هذا القرار استغرقت وقتا طويلا ، هذه حقيقة ، لكن العمل نفسه سار في الاتجاه الصحيح ، اتجاه ايجاد نص يوافق عليه جميع أعضاء المجلس . وقد توصلنا الى نتيجة بناءة .

ونحن نود أن نهنئ جميع الوفود على هذا النجاح ، بما في ذلك الوفد الفلسطيني ، الذي شارك بشكل نشط في صياغة القرار وبيان الرئيس . وفي اتصالاتنا مع المشاركين في تقديم مشروع القرار ومع سائر أعضاء المجلس في الاسابيع الاخيرة ، اتبعنا باستمرار سياسة يمكن بمقتضاها جعل مشروع القرار مقبولا بشكل عام .

لقد أكدنا بشكل متكرر أن جميع أعضاء المجلس يؤيدون ضمان تنفيذ تدابير توضع لحماية السكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة . وفي القرار الذي اتخذناه ، نجد أن المقطع الرئيسي هو الحكم الخاص بحماية الفلسطينيين تحت ظروف الاحتلال الاسرائيلي . وذلك الحكم من القرار بشأن انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، قانونا ، وبأن الاتفاقية تنطبق على جميع الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما في

ذلك أراضي القدس ، والحكم الخاص بمراعاة الدولة القائمة بالاحتلال للاتفاقية وضعا لتحقيق هذا الهدف . وقد كان هذا أيضا هو الغرض الكامن وراء فكرة عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية .

ونود أيضا أن نؤكد على النقطة الرئيسية ، وهي الطلب الى الأمين العام مراقبة الحالة في الأراضي المحتلة بمساعدة موظفي الأمم المتحدة هناك ، وتعيين ما يلزم من الموظفين الاضافيين للاضطلاع بالمهمة .

إن قيام السلطات الاسرائيلية بانتهاك القانون الدولي مرة أخرى - وأشير الى ترحيل ٤ فلسطينيين من غزة - وذلك خلال الفترة التي كان يقوم فيها مجلس الأمن بعمل مكثف بشأن مشروع القرار ، يعد ، مع هذا ، حجة أخرى لصالح جعل المجلس يواصل بحثه المستمر عن نتيجة تكفل الحماية العملية لسكان الأراضي المحتلة ؛ وهذا البحث توج أخيرا بالنجاح .

إننا نعرب عن ارتياحنا لأن المشاركين في هذا العمل توفر لديهم الصبر الكافي ، بل وأقول الارادة السياسية ، للتوصل الى صياغة مقبولة بشكل عام ، ولاعتماد مشروع القرار بالاجماع . ونشعر بالسرور بشكل خاص نتيجة لهذا لأن عدم اتخاذ مجلس الأمن قرارا بشأن مشكلة بهذه الدرجة من الأهمية وهي ضمان أمن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، سيتعارض مع مصالح الشعب الفلسطيني .

ونحن نعرب عن الارتياح بشكل خاص أيضا لأن الجهود الدؤوبة التي بذلها المشاركون في المفاوضات أكدت ممارسة بدأت تشق الطريق لنفسها ، وهي الاتفاق على القرارات عن طريق المشاورات والسعي الى حلول وسطى مقبولة بشكل عام .

وأخيرا ، يسرنا إيلاء دفع اضافي للعملية الرامية الى تسوية مشكلة الشرق الأوسط في مجموعها ، وإننا ، في هذه المرحلة ، نجحنا في تأكيد نص هام يتعلق بالحاجة الى تعزيز عملية التفاوض على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل .

وفيما يختص بالفرضية ، التي أعيد تأكيدها في البيان الرئاسي ، بأنه ينبغي عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، نود أن نذكّر بأن الاتحاد السوفياتي ، سواء في الأمم المتحدة أو في اتصالاته الثنائية ، أولى هذه المشكلة أولوية قصوى . وقد أعربنا في مناسبات عديدة عن استعدادنا لزيادة اتصالاتنا مع جميع الأطراف المعنية لتحقيق التسوية في الشرق الأوسط ، وطرحنا أكثر من مرة ، الرأي بأنه ينبغي لنا أن نتقدم صوب إعداد عملي لعقد مؤتمر دولي يحقق هذه الأهداف .

من الواضح أن العدوان العراقي على الكويت كان ضربة شديدة موجهة الى جهود عقد مؤتمر دولي للسلام لحل مشكلة الشرق الأوسط . ومن السخف حقا أن نحاول ربط حل مشكلة بحل مشكلة أخرى . وفي الوقت نفسه ، علينا أن نواصل ما بدأناه من قبل : السعي الى ايجاد طريق يوصل الى تسوية شاملة لمجموعة من المشاكل التي أقلقت الشرق الأوسط حتى قبل يوم ٢ آب/أغسطس . وسنكون مستعدين لتقديم مزيد من الاسهامات البناءة لتسوية خاصة بالشرق الأوسط ، والتعاون بشكل نشط مع جميع الأطراف لمصلحة تحقيق تقدم حقيقي في حل المشكلة الفلسطينية .

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن لشعب فلسطين حقوقا وطنية غير قابلة للتصرف : وهي تتضمن حق تقرير المصير الوطني والاستقلال ، وتتضمن حق انشاء دولته المستقلة ذات السيادة ، وتتضمن الحق في المساواة وفي أن يعامل على قدم المساواة مع سائر الشعوب والأمم .

طوال ٢٣ عاما ظلت قضية فلسطين مرتبطة ارتباطا وثيقا بتاريخ مجلس الأمن ، وبشكل عام ، كان لها أثرها على المجلس ، فكشفت عن خموله وعن نقص حساسيته ، ليس فقط في وجه الانكار التام لهذه الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وانما أيضا في وجه الحقائق المطروحة أمام المجلس بشكل منتظم : الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان الأساسية للسكان المدنيين لذلك البلد ، والحالات الخطيرة مثل تلك التي ظل المجلس ينظرها منذ تشرين الأول/اكتوبر .

وكانت النتيجة ، بالاضافة الى مسألة تقاعس المجلس ، تبعث على الاسف ، اذا ما أخذنا في الاعتبار أن المجلس بتقاعسه وبعدم ابدائه الحساسية الضرورية للموضوع ، ظل يتجاهل التزاماته الاساسية ، خاصة النداءات المتتالية المستمرة التي أصدرها المجتمع الدولي ، والمعرب عنها عن طريق العديد من القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة .

واليوم ، اعتمدنا مشروع القرار والبيان الذي أدلى به الرئيس نيابة عنا جميعا ، ويمثل هذا في رأي وفد بلادي نتيجة ايجابية . فهذه خطوة اولى - خطوة متواضعة محدودة وحذرة بالتاكيد - ولكنها خطوة لا يسعنا الا ان نعتبرها خطوة في الاتجاه الصحيح .

ونود قبل كل شيء ان نعرب لكم ، سيدي الرئيس ، عن تقديرنا وامتناننا على الجهود التي بذلتموها - الجهود التي كان لها أثر كبير على النتائج التي احرزت اليوم . لقد برهنتم على كيفية التوصل بطريقة ديمقراطية ، مع احترام مواقف وآراء جميع أعضاء المجلس ، إلى قرار اجماعي .

ونود ايضا ان نعرب عن تقديرنا للسفير رجالي على جهوده الدؤوبة طيلة ايام التفاوض الطويلة هذه التي ابدى خلالها التزامه الراسخ بالدفاع عن المبادئ الاساسية ، وذكاءه ومهارته في هذه المفاوضات . وقد كنا من بين البلدان التي تقدمت بالافكار فيما يتعلق بمشروع القرار الذي اعتمد اليوم وشعرنا بالفعل بان السفير رجالي مثلنا دوما خير تمثيل .

ونود ايضا ان نعرب عن امتناننا للسفير تورنود ، ممثل فنلندا ، الذي اسهم عمله دونما شك في احراز النتائج التي حققناها اليوم . ولا يسعني الا ان اعرب عن تقديري العميق ايضا للسفير بيكرينغ ولوفده على الجهود التي بذلوها ايضا من اجل الوصول إلى القرار الذي اعتمدناه بالاجماع ظهر اليوم .

لقد اشارت الوفود الاخرى إلى جوانب مختلفة من نص القرار . ولن اسهب في أي من هذه النقاط . ولكنني اود فقط ان استرعي الانتباه إلى الفقرة الاولى من الديباجة والتي نصها:

"إذ يؤكد من جديد التزامات الدول الاعضاء بموجب ميثاق الامم المتحدة" .

اننا نولي في العادة درجة اقل من الاهتمام لفقرات ديباجة اي قرار ، وبصورة خاصة الفقرة الاولى منها . ومع ذلك فان وفد بلادي يعتقد ان هذه الفقرة أهم فقرة في القرار ٦٨١ (١٩٩٠) . فهذه الفقرة تبين ان على اسرائيل التزام فيما يتصل بالقرارات

التي اتخذها المجلس ، ومن ضمنها هذا القرار . ولكن ، بالاضافة إلى ذلك ، أود ان اقول ان هذه الفقرة تذكر جميع أعضاء مجلس الامن - حيث اننا جميعا أعضاء في الامم المتحدة أيضا - بما علينا من التزامات بموجب ميثاق الامم المتحدة . وفي رأينا ان هذه الالتزامات تفترض ، في المقام الاول ، واجب التصرف بالشكل الذي ينبغي ان يتصرف به المجلس في جميع الظروف وبشأن كل البنود . ولا يفوتني ان اشير في هذه المناسبة إلى ان الموقف الذي اتخذه مجلس الامن لم يكن متطابقا دوما عند نظره في المسائل الاخرى .

اننا نرحب بالاجماع . ونرحب بروح التوافق التي سادت في النهاية ، ولكن لا يفوتنا ان نشير إلى ان هذه الروح ، وهذا العزم ، لم يكونا دوما متوفرين في اجراءات المجلس الاخيرة .

وفي مناسبات اخرى لم تكن الحاجة إلى التفاوض الصبور والحاجة إلى التوفيق بين آراء جميع أعضاء المجلس موضع مراعاة دوما . لقد اتخذت الاجراءات على عجل - بل على عجل مفرط - لاعتماد قرارات يترتب عليها فوق ذلك آثار محددة بالنسبة لكثير من الدول ، لا بالنسبة لاعضاء المجلس وحدهم ، دون ابداء روح الصبر والرغبة في التفاوض وفي التوافق في الآراء التي ابديت في الفترة التي قاربت الشهرين والتي استغرقها المجلس من اجل التوصل إلى القرار ٦٨١ (١٩٩٠) .

وينطبق ذلك ايضا في حالة العديد من القرارات التي اتخذها المجلس ، والتي ، أقل ما يقال ، لاتعبر عن الوفاء بالالتزام المذكور في الفقرة الاولى من ديباجة القرار ٦٨١ (١٩٩٠) - الحالات التي تتصل بانتهاكات الميثاق .

وان وفد بلادي يود ، من خلال تصويته لصالح القرار المتخذ اليوم ، ان يعبر عن اقتناعه بأنه يتعين على جميع أعضاء المجلس الامتثال لالتزاماتهم بموجب الميثاق ، ان كنا نعتزم حقا ان ندخل ما اصطلح على تسميته ب "نظام عالمي جديد" . اذا كنا نتكلم عن شيء جديد فيجب ألا يكون مستندا على أسلوب عمل يذكرنا أحيانا بإجراءاتنا التي لا ترتكز على الأساليب الديمقراطية بقدر ما ترتكز على مذهب الحكم الاستبدادي اذا

كان نظاما لا يستند على اضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية فانه سيكون نظاما عالميا جديدا ولكنه لن يكون جديدا حقا .

إن النظام الجديد الذي ينتظرنا لكي يكون جديدا حقا يجب أن يرتكز على تساوي سيادة الدول وعلى الاحترام غير المحدود لمبادئ وقواعد القانون الدولي ، بما في ذلك اجراءات المجلس ، ومبادئ ومعايير الميثاق . وينبغي ان يكون مرتكزا على اضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ، ويجب ان يبدأ ذلك في مجلس الامن ذاته .

الرئيس : أشكر ممثل كوبا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أيدت الولايات المتحدة هذا النص . بيد انني أود أن أوضح أيضا أن فيه عددا من العناصر تثير لدينا القلق . وهناك أيضا عناصر أخرى غير واردة في النص نعتقد انها كان ينبغي أن ترد فيه .

مثلا ، نعتقد أنه يتعين على المجلس أن يكون على استعداد ليقول للفلسطينيين بأن استخدام العنف لتحقيق أهدافهم أمر خاطئ . اننا نرثي كل أشكال العنف المستمر في المنطقة ، ولاسيما في اسرائيل ، حيث سقط أناس أبرياء ضحايا العديد من محاولات الطعن بالسكاكين .

لقد بدأ مجلس الامن هذه المناقشة قبل بضعة أشهر بغية التوصل إلى قرار بخصوص حماية الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، وهذا ماحققناه اليوم . ولم يتحقق هذا إلا بعد مشاورات مكثفة ومضنية وطويلة بين أعضاء المجلس .

وقد استغرق الوصول إلى هذه النقطة منا وقتا طويلا . وكرسنا الكثير من طاقاتنا له بما أضر بالمسائل الملحة الاخرى التي تواجه المجلس ، بما فيها معالجة المقترحات التي ما كانت تقدم شيئا لتحسين الحالة في الاراضي المحتلة .

إلا انني أعرب عن تقديري لجميع زملائي الذين شاركوا في هذه المشاورات المكثفة بحسن نية للتوصل الى نص يمكننا جميعا تأييده ، ولا سيما السفير كلاوس ترونود ممثل فنلندا والسفير رجالي اسماعيل ممثل ماليزيا .

مع ذلك ، لا يتوهمّن أحد ؛ إن تصويتنا لصالح مشروع القرار يرمي الى التدليل ، كما فعلنا ذلك طوال الوقت ، على قلقنا العميق إزاء الحالة في الاراضي المحتلة . وتصويتنا اليوم لا يشير بأي حال الى تغيير في سياسة الولايات المتحدة بشأن أي مسألة تتصل بالنزاع العربي الاسرائيلي .

أولا ، لقد أوضحنا أن الولايات المتحدة لم تغيّر موقفها حيال المؤتمر الدولي المعني بالنزاع العربي الاسرائيلي . وكما قال وزير الخارجية بيكر :

"إننا لم نغيّر سياستنا بأي طريقة أو أي قدر أو أي درجة فيما يتعلق بمسألة المؤتمر الدولي .

"أولا وقبل كل شيء ، لقد اتخذنا موقفنا منذ زمن طويل يقضي بأن عقد مؤتمر دولي مشكّل على الوجه الصحيح ، في وقت ملائم ، قد يكون مفيدا . وهذه هي سياسة الولايات المتحدة منذ أمد طويل .

"إننا لا نوصي الآن بأن يعقد مؤتمر دولي بشأن النزاع العربي الاسرائيلي ، ولسنا نؤيد قرارا في مجلس الامن يسعى الى عقد هذا المؤتمر .

"إننا ، على وجه التحديد ، وبسبب موقفنا الثابت ، لن نربط بين أزمة الخليج والنزاع العربي الاسرائيلي ، فهذا بالتأكيد ليس الوقت الملائم لعقد هذا المؤتمر الدولي" .

بل إننا في مشاوراتنا بشأن القرار المطروح علينا اليوم نحيّنا جانبا الجهود التي كان يمكن أن تربط هذا القرار بالازمة في الخليج . لقد حاول صدام حسين أن يربط فكرة المؤتمر الدولي بغزوه للكويت ، وقد حرمه المجلس من أن ينعم بالرضا في هذا الصدد . إن صدام حسين لم يقم بغزو الكويت لمصلحة الفلسطينيين ؛ لقد فعل ذلك لتحقيق مآربه الشخصية . ولا ينبغي أن يكافأ صدام على عدوانه بجعله يظهر بمظهر مُخلّص الشعب الفلسطيني . فليس هناك ما أبعد من ذلك عن الحقيقة . ولو كانت أفعال

صدام قد أدت الى شيء فإنها أدت الى إعاقة السعي من أجل السلام وأبعدت الفلسطينيين أكثر من أي وقت مضى عن تحقيق هدفهم . إن ربط حلّ أزمة الخليج بالنزاع العربي الاسرائيلي ليس خطأ فحسب ، بل هو تقويض للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لعكس نتيجة عدوان العراق ، كما يتضح من القرارات الـ ١٢ الى اتخذها هذا المجلس ضد غزو العراق للكويت .

ثانيا ، ما فتئت الولايات المتحدة ترى أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على جميع الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وقد أيّدت الولايات المتحدة هذا الموقف هنا في الأمم المتحدة ، ونحن نحث حكومة اسرائيل ، وفاء منها لالتزاماتها بصفتها طرفا متعاقداً سامياً ، ووفقا لمسؤولياتها بموجب المادة ١ من الاتفاقية ، أن تكفل احترام الاتفاقية وأن تقبل بسريان الاتفاقية قانونا وتقبل بأحكامها .

وكما ذكرت الولايات المتحدة في الماضي ، تعتبر أن الجملة "الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧" ، التي تظهر في القرار ، هي مجرد وصف ديمغرافي وجغرافي ، وليست إشارة الى السيادة .

وأخيرا فإن موقف الولايات المتحدة بشأن عمليات الإبعاد لم يتغيّر . وأثناء نظر المجلس في هذه المسألة ، أعلنت حكومة اسرائيل عزمها على استئناف عمليات الإبعاد . والولايات المتحدة تشجب هذا القرار . ونعتقد أن عمليات الإبعاد هذه هي انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة لأنها خاصة بمعاملة السكان في الاراضي المحتلة . وندين الهجمات المتزايدة على الاسرائيليين وما نجم عن ذلك من الموت ، تماماً كما ندين الهجمات على الفلسطينيين . إن العنف ليس سبيل التقدم الى الأمام ؛ كما أن عمليات الإبعاد ليست الإجابة الفعّالة والمقبولة على العنف . ونحث حكومة اسرائيل بقوة على أن توقف عمليات الإبعاد فورا وبصورة دائمة وأن تمتثل امتثالا تاما لاتفاقية جنيف الرابعة في جميع الاراضي التي تحتلها منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ .

إن الاحداث المأساوية التي حفزت الجولة الاخيرة هذه من قرارات مجلس الامن بشأن التدهور الخطير للحالة في الاراضي المحتلة جرت في ظل خلفية من العنف

المتزايد . ونناشد جميع الأطراف أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس حتى يمكن تجنّب المزيد من العنف وإراقة الدماء .

وأريد كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لأوضح ، تسجيلا لموقفنا ، آراء الولايات المتحدة بشأن عدة عوامل في هذا القرار . يطلب القرار من الأمين العام أن يدعو الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الى تقديم آرائها بشأن فكرة عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية ، ويذكر بأن المجلس يتطلع قدما الى تلقي هذه الآراء . وباعتبار حكومة بلدي طرفا متعاقدا ساميا ، فإن لديها تساؤلات جدّية بشأن ما إذا كان يمكن لهذا الاجتماع أن يساعد بصورة حقيقية على تحسين ظروف الفلسطينيين في الأراضي المحتلة . إن اتخاذ قرار متسرّع بعقد هذا المؤتمر من شأنه أن يثير الشك والبلبلة مما قد يؤدي في النهاية الى التقويض بدلا من الإسهام في سلامة وحماية الفلسطينيين تحت الاحتلال الاسرائيلي ، ويؤدي ، بصفة أكثر عموما ، الى آثار عكسية على تنفيذ الاتفاقيات في المستقبل .

تؤيد الولايات المتحدة بقوة الجهود التي يبذلها الأمين العام حاليا لرصد الحالة في الأراضي المحتلة وتقديم تقرير عنها . إلا أن حكومتي تريد أن تشرح رأيها فيما يتصل بنطاق طلب المجلس بأن يستخدم الأمين العام الموظفين الموجودين في مختلف منظمات الأمم المتحدة في المنطقة وفي أماكن أخرى لهذه الغاية . إن موظفي الأمم المتحدة في المنطقة معظمهم موظفون في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ، وهما منظمتان بولايتين منفصلتين ومحددتين تماما . ونعتقد انه لا ينبغي الاضطلاع بأي أنشطة قد تغيّر هاتين الولايتين ، اللتين ما زالتا ساريتين ، وسنعارض أي محاولة ترمي الى تغييرهما .

ويسرنا أن نلحظ أن حكومة اسرائيل قد دعت الأمين العام الى زيارة اسرائيل والأراضي المحتلة والى إيفاد مبعوثه مرة أخرى . ويحدونا أمل قوي في أن تجري هذه الزيارة عما قريب وأن تؤدي هذه الجهود الى التحسين الحقيقي للحالة بالنسبة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة والى وضع حد نهائي لإراقة الدماء بين الاسرائيليين والفلسطينيين .

وتؤكد الولايات المتحدة بدورها التزامها بتأييد العملية التفاوضية النشطة المفضية الى إقرار سلم شامل وعادل ودائم ينهي النزاع العربي الاسرائيلي ، تلك العملية التي ينبغي أن تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وأن تأخذ في اعتبارها الحق في الأمن لجميع الدول في المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني . وهذه العملية التفاوضية بين الأطراف المعنية هي السبيل الوحيد الكفيل بالتقدم بقضية السلم في النزاع العربي الاسرائيلي وينبغي أن تتركز جميع جهودنا بصورة نشطة على تجديد هذه العملية .

الرئيس : أود بصفتي رئيسا للمجلس أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد تورنود ، سفير فنلندا الذي قام بقيادة المفاوضات خلال الأسابيع الماضية ، كما أود أن أتقدم بالشكر للسيد رجالي الممثل للمتبنين وكذلك السيد توماس بيكرينغ ، سفير الولايات المتحدة .

واسمحوا لي أن أدلي ببيان قصير بصفتي ممثل اليمن .

لقد وافق وفدنا على مشروع القرار هذا بروح التعاون ومن خلال المفاوضات التي شاركنا فيها منذ البداية . وقد كان ذلك نتيجة للتنازل الذي تم من قبل جميع الاطراف ، إلا أنني لا بد أن أؤكد أننا كنا نريد لمشروع القرار هذا أن يكون أقوى بكثير في النقاط التالية :

أولا ، بالنسبة لإبعاد الفلسطينيين ، وهو القرار الذي اتخذته السلطات الاسرائيلية مؤخرا ، والذي قالت فيه إنها ستواصل مثل هذا الإبعاد ، كان على المجلس أن يتحدث بلغة أكثر قوة ، وأن يطالب بعودة المبعدين ، وأن يطلب من اسرائيل عدم تكرار عمليات الإبعاد لانها تتناقض مع اتفاقية جنيف .

وبالنسبة لحماية الفلسطينيين ، وهو الموضوع الاساسي في هذا المشروع ، فقد كان وفدنا يفضل أن يقوم المجلس بتعيين مفوض عام للعمل على حماية الفلسطينيين ، وان يقدم المفوض تقارير منتظمة إلى مجلس الامن .

وأما بالنسبة للمؤتمر الدولي ، فقد كنا نتمنى ، وقد بدأ المجلس يعمل بشكل نشط وصارم ، أن يشمل القرار تحديد الاطار الزمني لعقد مثل هذا المؤتمر . ولكن يبدو من الكلمات التي استمعنا إليها ، وخاصة بيان وفد الولايات المتحدة ، أن المؤتمر الدولي لن يعقد قريبا ، وأننا نتحدث عن إطار زمني مفتوح لا حدود له . ان وفد اليمن يؤكد على ضرورة الانتقال لمعالجة قضية الشرق الأوسط الى مستوى أعلى ، بتحديد موعد زمني لعقد المؤتمر الدولي بمشاركة الاعضاء الدائمين لمجلس الامن ، لاننا نؤمن بأن ذلك هو الاطار الوحيد الذي يمكن أن يؤدي الى عملية تفاوضية تؤدي الى السلام في نهاية المطاف .

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أنوه بموضوع القدس وأهمية الفقرة التي تطرقت الى القدس ، وخاصة الجزء المحتل منها منذ عام ١٩٦٧ . فالاشارة الى القدس بالنسبة لنا لها أهمية خاصة لأن القدس تمثل قلب النزاع ، ولأن عمليات الاستيطان الأخيرة تتم في القدس الشرقية العربية ، ولأن القدس قد اتسعت وفقا للنظم الاسرائيلية

الجديدة بحيث شملت ٣٣ في المائة من أراضي الضفة الغربية . فالتأكيد مجددا بأن القدس محتلة منذ عام ١٩٦٧ وأنها تخضع لاتفاقية جنيف هو تأكيد مهم ، ربما يمثل أهم ما في هذا القرار .

وأخيرا ، ولأن هناك حديثا كثيرا عن موضوع الصلة بين أزمة الخليج وقضية الشرق الأوسط أريد فقط أن أحكي قصة صغيرة ربما تمثل الموقف العام بالنسبة لهذه المشكلة . يروى أن هناك فلاحا كان لديه نقود من فضة أراد أن يخبئها في مكان ما ، فقام بحفر حفرة صغيرة في بستانه ودفنها في الحفرة ثم وضع عليها لافتة صغيرة تقول "لا توجد نقود فضية هنا" . انه مثل صيني بطبيعة الحال .

إن مسألة الربط بين أزمة الخليج وقضية الشرق الأوسط كلما تم الحديث عنها بالنفي تم تأكيدها بالفعل ، لا لأن هناك إطارا معينا لتناول هاتين القضيتين ، فنحن نصر على ضرورة العمل في إطار المؤتمر الدولي ، كما ورد في البيان ، ولكن لأن كل القضايا التي يتناولها مجلس الأمن والتي هي على جدول أعماله مترابطة بشكل أو بآخر . ولذلك ، فانه من الأفضل عدم الحديث عن الربط أو عدم الربط ، والتركيز على القضايا المدرجة على جدول أعمال المجلس .

والآن أستأنف عملي رئيسا لمجلس الأمن .

ممثل اسرائيل طلب الكلمة . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد أريدور (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد دعا مجلس الأمن الآن الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة أن تكفل ما يسمى باحترام اسرائيل للاتفاقية المذكورة . واستمر مجلس الأمن وطلب الى الأمين العام أن يطور فكرة عقد اجتماع لهذه الأطراف لمناقشة ما يمكن أن تتخذه من تدابير بمقتضى هذه الاتفاقية . وهذه الأفكار لم يسبق لها مثيل .

إن ملايين البشر الذين ذبحوا خلال السنوات الـ ٤١ منذ وضع اتفاقية جنيف لم يلمسوا معاملة مماثلة من قبل مجلس الامن لا قبل موتهم ولا بعده . اما اسرائيل ، الديمقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط ، فإنها تلقى معاملة خاصة ومنفصلة وغير متساوية من هذا المجلس بشكل مستمر . والذريعة الرسمية هي حماية المدنيين . وتذكرنا هذه الممارسة بالمطالبة بحماية الالمان السوديت في أواخر الثلاثينات ، باسم حقوق الانسان ، ضد القمع المزعوم الذي تعرضوا له على يد تشيكوسلوفاكيا الديمقراطية برئاسة الدكتور ادوارد بينيس . وكان ذلك عربونا لتهدئة الخواطر .

وفيما يتصل بالاشارة في هذا القرار الى القدس ، العاصمة الابدية لاسرائيل ، فان موقفنا معروف تماما ولا يتطلب مزيدا من التفصيل .

أما الطلب الموجه من مجلس الامن الى الامين العام بأن يبذل جهودا مجددة لرصد ومراقبة الحالة المتصلة بالمدنيين الفلسطينيين فما هو إلا مثال آخر على المعاملة التي تستفرد بها اسرائيل . واذا كان الرصد والمراقبة سيخدمان حماية حقوق الانسان الى هذه الدرجة المثالية ، فلماذا يكون سكان هذا الكوكب الآخرون الذين يعانون حقا من انتهاك حقوق الانسان أقل مرتبة ؟ إلا أن اسرائيل تتلقى معاملة منفصلة وغير منصفة . إن مهام وصلاحيات موظفي الامم المتحدة في المنطقة قد تم الاتفاق عليها مع دولة اسرائيل . ولن يكون من اللائق ولا العملي أن يغير قرار من قرارات مجلس الامن هذا الاساس المتفق عليه .

وفي هذا السياق ، أود أن أشير إلى المبدأ الوارد في هذه المناقشة بالذات من جانب أحد أعضاء المجلس :

"ولا ينبغي أن نفكر في البوادر السياسية الطيبة بل في النتائج العملية . ويجب ألا نتمسك بأفكار يستحيل تنفيذها . ولا جدوى من السير في مسارات تنتهي إلى حالة جمود ؛ فهذا لا يفيد موقف المجلس ولا يُحسِّن الحالة القائمة فعلا" . (S/PV.2965 ، ص ٨)

وأتفق مع هذا تمام الاتفاق .

يشير قرار اليوم إلى البيان الرئاسي الذي يؤيد عقد مؤتمر دولي للسلم في الوقت المناسب . ليس هناك وقت مناسب لعقد ما يسمى بمؤتمر دولي للسلم ، ولكن أي وقت هو وقت مناسب لاجراء مفاوضات ثنائية ومباشرة بين اسرائيل وجيرانها . إن طبيعة مؤتمر دولي للسلم تأكدت بالتصويت الذي جرى اليوم ، مثلما تأكدت عواقب مؤتمر دولي للسلم بعد ميونيخ في عام ١٩٣٨ . واليوم فإن اسرائيل هي الطرف الذي يُستفرد بمعاملة خاصة . وهذه الفكرة ما هي إلاّ أداة لغرض نتيجة محددة سلفا . ليس هناك طريق للسلم إلا من خلال المفاوضات المباشرة وجها لوجه . ولن نلعب دورا في احياء ميونيخ .

إن اسرائيل ، وفقا لحكم القانون ، كما فسرته المحكمة العليا في اسرائيل ، لها الحق ، في الظروف المناسبة ، أن تطرد الارهابيين . وقد أعرب مجلس الأمن اليوم عن انزعاجه من قرار اسرائيل بإصدار أوامر طرد ضد أربعة من قادة حماس ، وهي منظمة متطرفة مسؤولة عن اغتيال عديد من اليهود مؤخرا ، ثلاثة منهم في الأسبوع الماضي وحده . لم تزعج هذه الاغتيالات مجلس الأمن ، بل إنه لم يكلِّف خاطره بذكرها أو حتى بالاعراب عن أسفه لهذه الاغتيالات العنيفة . إن دم اليهودي لا يساوي في نظر مجلس الأمن حتى مجرد ذكره . هذا هو الموضوع الذي يجب أن يكون موضع القلق الحقيقي لمجلس الأمن . وعدم كونه موضع قلق يؤكد المعاملة غير المنصفة التي يلقاها اليهود واسرائيل من هذا المجلس .

ولكن ، ما هو المعنى الحقيقي للمعاملة المنفصلة ؟ لقد قررت المحكمة العليا في الولايات المتحدة في قضية براون ضد مجلس التعليم ، وهي قضية تمثّل معلما للمعاملة المنصفة أمام القانون ، أن الفصل بطبيعته غير عادل . كان ذلك في عام ١٩٥٤ . وكانت المسألة حماية السود الامريكيين من التمييز الخفي المعروف بمذهب "الفصل مع المساواة" .

ولكن دعاة ممارسات العزل هذه هنا بعيدون بصورة آمنة عن متناول المبادئ الدستورية للولايات المتحدة . إن ممارسة استغراد بلد بعينه - ودائما بلد واحد هو الدولة اليهودية - تقوض المبدأين اللذين لا يجوز انتهاكهما وهما العالمية والمساواة في السيادة : علما بأن الفصل مع عدم المساواة عندما يترجم إلى لغة الافريكانز يصبح كلمة قبيحة واحدة هي الابرتايد أي الفصل العنصري . وهذا الفصل العنصري السياسي يجب إدانته شأنه شأن أي شكل آخر للفصل العنصري . فلن يتحقق السلم والامن أبدا عن طريق التمييز أو الاضطهاد المستمر للدولة اليهودية . إننا لن نتقبل أي اجراء تمييزي أو معاملة تمييزية .

الرئيس : طلب ممثل فلسطين السماح له بالإدلاء ببيان ، وأعطيه الكلمة .

السيد القدوة (فلسطين) : حيث أنها المرة الاولى التي أتحدث فيها أمام مجلسكم الموقر خلال هذا الشهر ، لا أملك إلا أن أضم صوتي إلى صوت السيد وزير خارجية فلسطين مهنئا لكم على تسلمكم مسؤولية رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر ، ومتمنيا لكم التوفيق في عملكم الهام .

كما أنني أشكر السفير توماس بيكرينغ على رئاسته للمجلس خلال الشهر الماضي .

لقد قام مجلس الامن اليوم بإحراز تقدم هام وملموس باتجاه توفير الحماية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي ، وخلق الآلية اللازمة لذلك ؛ وكذلك باتجاه حل النزاع العربي الاسرائيلي - بما في ذلك ، بالطبع ، جوهره قضية فلسطين ، والتوصل إلى سلام دائم وشامل في المنطقة .

ولعله من الهام أيضا أن نشير إلى أن هذا التقدم تم من خلال قرار اتخذه مجلسكم الموقر بإجماع أعضائه ، وكذلك من خلال بيان رئاسي صدر بإجماعكم ، وهو البيان الذي يمثّل أول بيان سياسات يصدر عن المجلس حول الشرق الأوسط منذ فترة طويلة . حقيقة سياسية بغض النظر عن البيانات التي تلقى اليوم أمام المجلس .

بالطبع ليس هذا هو القرار الذي كنّا نريده ، ولا المحتوى الذي نعتقد أن على مجلس الأمن أن يعتمده ، بالنظر إلى الظروف السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس العربية ، وبالنظر إلى الأوضاع الملتهبة في الشرق الأوسط بشكل عام .

بالاضافة إلى ذلك ، فإننا نجد صعوبة حقيقية في قبول بعض أجزاء القرار ولا نتفق معها ، وبشكل خاص بعض أجزاء البيان الرئاسي الصادر عن مجلسكم اليوم . ولكنها الحقائق السياسية للوضع الدولي ، وهي أيضا التوازن في إطار المجلس ، ثم هي أخيرا روح التوافق التي تتطلب التوصل إلى حلول وسط ، ولكننا في كل الأحوال نأمل أن يكون قرار اليوم خطوة تتلوها خطوات لاستكمال مسيرة المجلس التي بدونها تصبح خطوة اليوم خطوة معزولة لا قيمة كبيرة لها .

إذا كان المجلس قد نجح اليوم ، أخيرا ، في اتخاذ اجراءات بخصوص الموضوع المطروح أمامه منذ زمن طويل ، وهو الوضع في الأرض المحتلة ، فالفضل في ذلك يعود أساسا ، في رأينا ، إلى الدول الأربع الأعضاء في المجلس ، صاحبة مشروع القرار الأصلي ، واصرار هذه الدول على اتخاذ اجراء من قبل المجلس ، وصمودها الرائع ضد محاولات الالغاء والتعويم والتعطيل . فشكرنا الجزيل ، باسم شعبنا ، إلى كوبا وكولومبيا ، وماليزيا واليمن . ولعله من الواجب هنا أن أشير بشكل خاص الى الجهد الذي قام به السفير رزالي اسماعيل في مجال التفاوض مع الجهات الأخرى من أجل التوصل الى النتيجة التي أمامنا اليوم .

ولا ننسى أيضا موقف الصين وموقف فرنسا فيما يتعلق بتأجيل العمل المطلوب بشكل فُهم منه أنه تعطيل غير مبرر . من جهة أخرى ، لابد من شكر وفد فنلندا على الجهود الكبيرة التي قام بها من أجل التوصل الى حلول للمشاكل التي اعترضتنا جميعا . وأخيرا ، فشكرنا أيضا يذهب الى جميع أعضاء المجلس الذين صوتوا لصالح القرار اليوم ، جاعلين منه القرار الثالث الذي يُقر بإجماع أعضاء المجلس في الفترة الأخيرة ، والذين قاموا أيضا باعتماد البيان الرئاسي .

لقد كان من الممكن لي التوقف هنا ، لو كانت الظروف عادية . ولكن ما حدث في اطار هذا المجلس ، كما تعلمون ليس عاديا ، ونحن نعتقد أن النتيجة الايجابية التي توصلنا لها اليوم يجب ألا تمنعنا من رؤية سلبية ما حدث وخطورته ، خاصة في مجال منع المجلس من القيام بعمله ومنعه من اتخاذ قرار في وقت مبكر ، أو على الأقل ، في وقت مناسب ومعقول . ونحن نطرح ذلك ، ليس من باب البحث عن السلبيات ، ولكن من باب القناعة بضرورة عدم تجاهل هذه السلبيات ، وضرورة مواجهتها بهدف عدم تكرارها في المستقبل .

في السابق ، كان هناك نقد متكرر موجه إلى دولة عضو دائم في هذا المجلس ، يقوم على أساس سوء استخدام حق النقض (الفيتو) من قِبَلها فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط وقضية فلسطين والوضع في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، نقد متواصل ومرير

نظرا لتكرار هذا الفيتو . نحن الآن نرجو حقيقة ألا يصل المجلس الى درجة يُمنع فيها حتى من التصويت ، اذا لم ينسجم النص مع موقف هذا العضو الدائم .

خلال هذه الفترة الطويلة التي تعاطى فيها مجلسكم الموقر مع الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة ، بقي الوضع ملتهبا في الأرض المحتلة ، وزادت السلطات الاسرائيلية ، سلطة الاحتلال ، من قمعها ضد شعبنا الفلسطيني ، ضاربة بذلك أرقاما قياسية وربما مواقف قياسية .

أولا نشير الى سيل تصريحات المسؤولين الاسرائيليين حول القدس ، والتي تأتي في انتهاك واضح لقرارات هذا المجلس ولميثاق الأمم المتحدة . ثانيا ، نشير أيضا الى التصريحات الصادرة بخصوص النوايا لاسكان المهاجرين السوفييات في الأرض المحتلة . نشير إلى وضع المساكن الجاهزة بكميات كبيرة في تلك الاراضي ، والتي حتما سوف تستخدم في الفترة القادمة ما لم يكن هناك اجراءات رادعة . نشير الى ما يسمى بالقنّاصة ، القنّاصة المكلفين بإطلاق النار على الأطفال والرجال اذا ما قاموا بقذف الحجارة تجاه الاسرائيليين ، الاسرائيليين المختارين من قبل الله ، والذين لا يجوز قذف الحجارة باتجاههم . يأتي ذلك لينهي الاساس القانوني والسياسي لآخر حجة اسرائيلية استخدمت في هذا المجال وهي حجة الدفاع عن النفس . نعلم جميعا أنه لم يحدث في التاريخ أن قامت دولة ، قوة احتلال أو غيرها ، بوضع قناصة مسلحين مكلفين خصيصا بضرب مدنيين غير مسلحين لمجرد قيامهم بقذف الحجارة . رابعا ، تجديد الإبعاد من خلال تصريحات واضحة ، وليس فقط قرارات ، تدل بوضوح على نية اسرائيل في الاستمرار في هذا المجال .

هذه فقط أمثلة أكدها اليوم ممثل اسرائيل في هذه المداخلة التي تنتمي لعصور الظلام وعصور الجهل ، والتي بالتأكيد ، لا تنتمي لهذا العالم المعاصر ، ولا تنتمي بدرجة أولى ، الى هذه المنظمة الأممية والى هذا المجلس . كلها أدلة على أن هذا المجلس عليه أن يتعاطى بشكل مختلف وبشكل أكثر جدية مع الجانب الاسرائيلي في المستقبل .

لا أريد أن أطيل ، فقد بلغت الساعة الآن الثالثة وعشرين دقيقة ، أريد فقط أن أقول ، أو أن أُذكّر ، أنه قبل عدة أيام ، احتفل شعبنا الفلسطيني بدخول انتفاضته المجيدة عامها الرابع - الانتفاضة المستمرة حتى تحقيق آمال وأهداف الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة وممارسة سيادته عليها إن شاء الله .

وبعد عدة أيام سيحتفل العالم أجمع بعيد الميلاد المجيد ، ميلاد السيد الفلسطيني ، سيدنا عيسى عليه السلام . ولعلها مفارقة خير على شعبنا الفلسطيني وعلى شعوب العالم كافة . أشكركم جميعا وأشكرك سيدي الرئيس ، وأتمنى لكم أعيادا سعيدة .

الرئيس : أشكر ممثل فلسطين على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ .

ليس هناك من متكلمين آخرين على قائمتي . وبذلك يكون مجلس الامن قد أنهى هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول الاعمال ، وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره .

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠